

كذلك أتيحت للأجانب منذ عام 1856، وبمقتضى « المرسوم العالي » للسلطان فرصة تملك الأراضي والعقارات في جميع أقاليم الامبراطورية العثمانية(6)، وفي تونس أسلم الوضع الممتاز لأصحاب المشروعات الفرنسيين الى الوضع الذي جعلهم يملكون كثيرا من آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة بدون ثمن، بل أكثر من ذلك كانوا يحصلون على امتيازات لانشاء المشروعات المختلفة التي ترتبط باستغلال الثروات الطبيعية في البلاد، والمرافق والوسائل الأخرى، كالمواني، والطرق الحديدية والبرية الموصلة بين الأقاليم الصناعية ومراكز تصدير المواد الأولية، وكذلك البرق وأنابيب المياه ومصادرها وغير ذلك.

ولقد فرض الفرنسيون رقابة كاملة على الاقتصاد التونسي، فاستولت الشركات على مجالات التجارة، وقيد نشاط المشروعات التجارية للبورجوازية التونسية، وذلك بغمر تونس بالمنتجات الصناعية الرخيصة، وحرمت الحرفيين المهرة من وسائل العيش، فلم يصمدوا للمنافسة، بل اضطروا أن يتوقفوا عن إنتاج كثير من السلع التي اشتهروا بها في جميع أنحاء الشرق العربي.

وبهذه الصورة، ونتيجة للاستعمار الأوروبي تأثرت أوضاع جميع طبقات المجتمع التونسي، الا أن أهل المدن كانوا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يشكلون أغلبية سكان البلاد، أما تجار الأراضي، والبورجوازية الصغيرة المرتبطة بتطور الحياة المدنية فقد كانوا كثيري العدد بدرجة كافية، وقد ولدت الحركة السياسية الموجهة ضد الحماية الفرنسية في أوساط البورجوازية المدنية بصفة خاصة(7).